مركز الدراسات الآسيوية
CENTER FOR ASIAN STUDIES

آسيا والعولمة

تحرير

د. محمد السيد سليم السيد صدقى عابدين

مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٣

المحتويات

الموضوع	الصفحة
مقدمة الكتاب	ج
الفصل الأول: الأصول التاريخية للعولمة فى آسيا	
د. محمد السيد سليم	١
الفصل الثانى: الرؤى الآسيوية للعولمة	
د. محمد السيد سليم.....	٣١
الفصل الثالث: الأبعاد الاقتصادية للعولمة فى آسيا	
د. محمد عبد الشفيع عيسى	٤٥
الفصل الرابع: الأبعاد السياسية للعولمة فى آسيا	
د. هدى ميتكيس	٧١
الفصل الخامس: الأبعاد الثقافية للعولمة فى آسيا	
د. ماجدة صالح	١١١
الفصل السادس: العولمة والأمن فى آسيا	
د. نورهان الشيخ	١٤١
الفصل السابع: العولمة والسياسات الخارجية للدول الآسيوية	
د. محمد شوقى عبد العال.....	١٦٩
الفصل الثامن: اليابان والعولمة	
السيد صدقى عابدين	١٩١
الفصل التاسع: كوريا والعولمة	
مدحت أيوب	٢٢٣
الفصل العاشر: الصين وتايوان والعولمة: رؤية مقارنة	
د. حنان قنديل.....	٢٤٥

الفصل السادس

العولمة والأمن فى آسيا

د. نورهان الشيخ

مع انتهاء الحرب الباردة، ونهاية عصر الاستقطاب بدأت حقبة جديدة فى تاريخ العلاقات الدولية عرفت "بالعولمة"، والتى هى فى جوهرها حركة إقتصادية تتضمن زيادة الترابط بين اقتصاديات الدول والاتجاه نحو تحرير التجارة وتحقيق التدفق الحر للسلع والخدمات عبر الحدود. وقد صاحب ذلك ثورة فى وسائل الاتصال وتدفق المعلومات عبر الشبكة الدولية (الانترنت). مما أدى إلى خلق انماط جديدة للتفاعل بين الدول والشعوب ليس فقط فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية ولكن على الصعيد الأمنى أيضاً. وقد اتخذ ذلك بعدين أساسيين، أولهما، يتعلق بالمفاهيم الأمنية السائدة. وثانيهما، القضايا الأمنية المطروحة.

فمن ناحية، شهد عدد من المفاهيم التى سيطرت فى فترة الحرب الباردة مثل الردع، الحد من التسلح، التعايش السلمى، تراجعاً ملحوظاً. فى حين اكتسبت مفاهيم أخرى أهمية واضحة وأصبحت أكثر تداولاً ومحورية ومنها مفاهيم: نزع السلاح، إجراءات بناء الثقة، التعاون الأمنى. فقد أدى انتهاء التنافس الاستراتيجى بين روسيا والولايات المتحدة واتجاه الدولتين للتعاون بدلاً من المواجهة إلى دفع مباحثات "نزع السلاح" وبروز المفهوم وتبلوره كأحد المفاهيم الأساسية فى المجال الأمنى.

وفى ظل اهتمام الدول بدفع التعاون الاقتصادى فيما بينها وما يتطلبه ذلك من تهيئة المناخ السياسى والأمنى، وقيام المنظمات والمنتديات الإقليمية لتحقيق التقارب بين الدول وتبديد الهواجس والمخاوف الأمنية المتبادلة، وتعزيز "إجراءات بناء الثقة" اكتسب المفهوم أهمية ملحوظة. كذلك، فإنه فى ظل العولمة وحرية الحركة عبر الحدود، ظهرت مخاطر وتهديدات يصعب على دولة بمفردها مواجهتها، وبرزت الحاجة إلى تضافر الجهود لمواجهتها مما أدى إلى بروز مفهوم "التعاون الأمنى" كمفهوم محورى.

وقد كان لمفهومى "إجراءات بناء الثقة"، و"التعاون الأمنى" دلالات واضحة فى القارة الآسيوية حيث انعكسا بوضوح فى جهود العديد من الدول الآسيوية لمواجهة التحديات الأمنية التى تهددها. ومن أبرزها مؤتمر إجراءات التفاعل وبناء الثقة فى آسيا (سيكا)، ومجلس التعاون الأمنى فى آسيا الباسيفيك.

من ناحية أخرى، شهدت آسيا فى ظل العولمة تسوية لبعض القضايا الأمنية المزمنة مثل تيمور الشرقية، كما شهدت العلاقة بين الكوريتين انفراجاً ملحوظاً يبشر بإمكانية الوصول إلى تسوية بل ووحدة كاملة بين الطرفين، إلا أن هناك عدد من التحديات الأمنية الجديدة التى برزت فى ظل العولمة وبدأت تحتل أولويات الأجندة الأمنية للعديد من الدول الآسيوية ومنها قضايا

البيئة، وتجارة المخدرات، والقرصنة، والإرهاب وغيرها. هذا فى حين نشطت قضايا أمنية كانت قائمة من قبل وبرزت على السطح بشكل واضح ومنها: سباقات التسلح، وقضية جزر الكوريل، والعديد من القضايا الانفصالية مثل التاميل فى سريلانكا، وكشمير، والمسلمين فى جنوب الفلبين، وتركستان الشرقية فى الصين، هذا إلى جانب تجدد الصراع فى كمبوديا.

وسوف يحاول هذا الفصل تحديد أهم التحديات الأمنية التى تواجه الدول الآسيوية فى ظل العولمة والجهود التى تبذلها هذه الدول للتصدى لها.

(١)

القضايا الأمنية التى شهدت انفراجاً فى ظل العولمة

مع انتهاء الحرب الباردة والصراع الأيديولوجى، والاتجاهات المتزايدة نحو التكامل الإقتصادى والتعاون بين الدول فى ظل العولمة، شهدت عدد من القضايا الأمنية المزمنة فى آسيا انفراجاً ملحوظاً لعل أبرزها قضية تيمور الشرقية، والانفراج فى العلاقات بين الكوريتين بعد قمة يونيو ٢٠٠٠.

١. استقلال تيمور الشرقية

ظلت تيمور الشرقية خاضعة للاستعمار البرتغالى حوالى ٤٠٠ عاما حتى انسحبت القوات البرتغالية في أغسطس ١٩٧٥، فقامت إندونيسيا بغزوها في ديسمبر من العام ذاته وتمكنت من ضمها إليها في يوليو ١٩٧٦. ومنذ ذلك الحين لم تتوقف المقاومة التيمورية المسلحة ضد الحكم الاندونيسى، كما أن الأمم المتحدة رفضت الاعتراف بضم اندونيسيا لها، وظلت تعتبر البرتغال الإدارة الشرعية الوحيدة لتيمور الشرقية. ومع وصول الرئيس بحر الدين يوسف حبيبى إلى الحكم، وفى إطار الأزمة الاقتصادية الطاحنة التى واجهت إندونيسيا ودفعت سلفة سوهارتو إلى تقديم استقالته في مايو ١٩٩٨ بعد ٣٢ عاما قضاها في الحكم ، ورغبة من حبيبى في استرضاء الدول الغربية وكسب ودها ودعمها له في هذه الازمة، هذا إلى جانب فقر تيمور الشرقية وكونها تمثل في حقيقة الأمر عبئا اقتصاديا على اندونيسيا، فقد وافق الرئيس حبيبى على اجراء استفتاء حول تقرير مصير تيمور الشرقية تحت رعاية الأمم المتحدة. وقد تم اجراء الاستفتاء في ٣٠ أغسطس ١٩٩٩ وجاءت نتيجته مؤيده لاستقلال تيمور الشرقية حيث وافق ٧٨,٥% على

استقلال الاقليم عن اندونيسيا، بينما أيد ٢١,٥% منح الاقليم حكما ذاتيا تحت الحكم الاندونيسى[١]. ولكن مع استقلال تيمور الشرقية بدأ التوتر من جديد وذلك نتيجة أعمال العنف المتكررة التى تقوم بها ميليشيا مسلحة معارضة للاستقلال وموالية لإندونيسيا وتتخذ من تيمور الغربية مقراً لها.

٢. الانفراج في العلاقات بين الكوريتين

مع انتهاء الحرب الباردة، وعجز الاتحاد السوفيتى الحليف الأساسي لكوريا الشمالية والمصدر الأساسي للمساعدات والاسلحة لها عن دعم كوريا الشمالية وتقديم المساعدات اللازمة لها وذلك في ظل الأزمة الاقتصادية الطاحنة التى كانت تواجهه والتحولات التى قام بها جورباتشوف في السياسة الخارجية، بدأ الانفراج في العلاقات بين الكوريتين وذلك بتوقيع اتفاق التسوية وعدم الاعتداء المتبادل والتعاون بينهما في ديسمبر ١٩٩١ ، وهو أول اتفاق بين الكوريتين منذ تقسيم شبه الجزيرة الكورية عام ١٩٤٥. كما توصل الطرفان إلى الإعلان المشترك الخاص بإخلاء شبة الجزيرة الكورية من الاسلحة النووية. وفى ٣٠ يناير ١٩٩٢ وقعت كوريا الشمالية اتفاق الأمان النووى والذى سمح بالتفتيش الدولى على جميع التسهيلات[٢].

سرعان ما عاد التوتر في العلاقات بين الكوريتين من جديد ولم تشهد انفراجه ملحوظة إلا عقب وصول كيم داى جونج إلى قمة السلطة في كوريا الجنوبية في ديسمبر ١٩٩٧ حيث أعلن ما أسماه "سياسة شروق الشمس" "Sunshine Policy" والتى تقوم على استئناف المفاوضات السياسية والاقتصادية والعسكرية بين الكوريتين ودعم التعاون الاقتصادى مع كوريا الشمالية. أعقب ذلك إعلان كوريا الشمالية في فبراير ١٩٩٨ استعدادها لبدء حوار مع كوريا الجنوبية وهو ما اعتبر تحول سياسى ملحوظ في سياسة كوريا الشمالية.

ورغم الاشتباكات التى حدثت بين الكوريتين في البحر الأصفر في يونيو ١٩٩٩ والتى اعتبرت الأولى من نوعها منذ انتهاء الحرب الكورية عام ١٩٥٣، إلا أن الطرفان استطاعا تجاوز الأزمة وتداعيتها وتم اللقاء التاريخى بين زعيمى الكوريتين كيم داى جونج وكيم جونج - إل في بيونج يانج في يونيو ٢٠٠٠، حيث اتفقا على إعادة توحيد الكوريتين بشكل سلمى دون تحديد للإجراءات الواجب اتباعها لتحقيق ذلك. كما وقع الطرفان اتفاقية لدفع التعاون الاقتصادى بينهما وتعزيز استثمارات كوريا الجنوبية في كوريا الشمالية. كذلك تم الاتفاق على ربط خطوط السكك الحديدية في البلدين، وهو ما أعتبر خطوه نحو تعزيز العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بين البلدين ستؤدى، بلا شك، إلى مزيد من الانفراج في العلاقات السياسية والأمنية[٣].

(٢)

بروز تحديات أمنية جديدة

برزت في ظل العولمة تحديات أمنية جديدة بدأت تحتل أولويات الأجندة الأمنية لعدد كبير من الدول الآسيوية، دفعتها نحو مزيد من التعاون والتقارب لمواجهتها. ولعل أهم هذه التحديات:

١. التهديدات البيئية

إن التغيرات المناخية والبيئية التى يشهدها العالم تلقى بظلال واضحة علي القارة الاسيوية، ومن ذلك الصيد بغزارة في شمال المحيط الهادى وما يؤدى إليه من اختلال التوازن البيئى والاضرار بالثروة السمكية في المنطقة. ونشوب حرائق الغابات فى سومطرة وفى جزيرة بورنيو وما نتج عنها من تغطية أجزاء واسعة من جنوب شرقى آسيا بالسحب السوداء فى عام ١٩٩٧. كذلك ظاهرة إزالة وتدمير الغابات الاستوائية بهدف استغلال الأرض في الزراعة أو لأغراض أخرى مثل إقامة سدود أو التعدين أو صناعة الاخشاب، وهى ظاهرة ملحوظة في الفلبين وتايلاند وأندونيسيا وماليزيا وعدد من الدول الآسيوية الاخرى[٤]. ولهذه الظاهرة انعكاسات على البيئة من أهمها ما يعرف بالتغيرات المناخية وما لها من تداعيات خطيرة متعددة الأبعاد على أمن هذه الدول ويبرز ذلك في:

أ. الخسائر المادية:

وتتمثل في الخسائر في الممتلكات والمحاصيل الزراعية والثروة الحيوانية والبنية الأساسية والمنشآت الصناعية وغيرها. فنتيجة للتغيرات المناخية ازدادت عدد العواصف خلال الفترة من ١٩٨٨-١٩٩٨ إلى ثلاثة أضعاف ما كانت علية خلال فترة الستينيات، وهو ما أدى إلى ارتفاع حجم الخسائر منها إلى ثمانية أضعاف أى ما يعادل أكثر من ٦٠ بليون دولار سنويا. بل أن الكوارث الناجمة عن التغيرات المناخية أدت في عام ١٩٩٨ وحده إلى خسائر تفوق تلك التى شهدها عقد الثمانينيات بأكمله. وعلى سبيل المثال فانه في أعقاب الفيضانات المدمرة التى حدثت في الصين عام ١٩٩٨ قدرت الخسائر الناجمة عن الكوارث الطبيعية بها خلال الخمس سنوات الأخيرة بـ ٤-٨% من الناتج المحلى الإجمالى وهى نسبة تقترب من نسبة النمو الاقتصادى في الصين.

ب. الخسائر في الارواح:

أدت الكوارث الطبيعية إلى تشريد ومقتل الملايين من المواطنين. ففى عام ١٩٩٨ أدت الفيضانات إلى تدمير منازل حوالى ٢ مليون شخص في بنجلاديش. وأدت العاصفة التى ضربت شاطئ أوريسا في الهند في ديسمبر ١٩٩٩ إلى مقتل حوالى ١٤ ألف شخص.

ج. الهجرة الداخلية:

تؤدى الكوارث الطبيعية إلى هجرة داخلية من المناطق المنكوبة إلى مناطق أخرى أكثر أمنا، ومثال ذلك الهروب من مخاطر الفيضانات في دلتا الأنهار إلى المناطق البعيدة والمرتفعة. وهذه الهجرة قد تؤدى إلى نشوب نزاعات وصراعات قبلية وعرقية بين السكان المقيمين والمهاجرين الوافدين عليهم، وهو ما تؤكده الخبرة التاريخية. فقد أدت مثل هذه الهجرة إلى نشوب ست صراعات محلية في منطقة تل شيتا جونج في بنجلاديش بين المسلحين القبليين التابعين لحركة شانتى باهينى والبنغاليين الذين نزحوا هربا من الفيضانات وذلك خلال الفترة منذ منتصف السبعينات وحتى عام ١٩٨٩ عندما تم التوصل إلى تسوية سلمية للنزاع. كما نشبت نزاعات مماثلة في الهند في تربورا وميزورام وميجلايا واسام ومنطقة قبائل بودو[٥].

٢. مخاطر القرصنة

تعتبر القرصنة من أهم التحديات التى تهدد الأمن خاصة في منطقة جنوب شرقى آسيا حيث تهدد أعمال القرصنة السفن الحاملة للبترول وغيره من المواد الأساسية لعدد من دول المنطقة. وتعتبر اليابان أكثر دول المنطقة تأثرا بهذه الظاهرة حيث يمر ٨٠% من واردات البترول إليها عبر هذه المنطقة مما دفع بعض شركات النقل اليابانية إلى البحث عن طرق بديلة عبر شمال أوروبا وسيبريا. فوفقا للمكتب الملاحى الدولى فإن ثلثى عدد حالات القرصنة في العالم تحدث في منطقة آسيا الباسيفيك وجنوب شرقى آسيا خاصة في مضيق مالاكا على بحر الصين الجنوبى ومجموعة جزر إندونيسيا والفلبين، بل انه خلال الثلاثة شهور الأولى فقط من عام ٢٠٠٠ مثلت حوادث القرصنة في المياة الإندونيسية ثلث تلك التى حدثت في العالم وقد تكون النسبة الحقيقية أكبر من هذا بكثير حيث أن شركات النقل عادة ما لا تفصح عن حالات القرصنة التى تتعرض لها خوفا من أن يؤدى ذلك إلى عزوف الأفراد والشركات عن الشحن عبر سفنها. كذلك، تضاعفت عمليات القرصنة في إندونيسيا عام ١٩٩٩ مقارنة بالعام السابق. ولهذا انعكاسات خطيرة على الأمن في المنطقة وعلى اقتصادات الدول بها. ويكفى في هذا

الإطار الإشارة إلى أن كمية النفط المنقولة عبر مضيق مالاكا وحده تمثل ثلاثة أضعاف تلك المنقولة عبر قناة السويس وخطوط الأنابيب عبر المتوسط، وخمسة أضعاف تلك المنقولة عبر قناة بنما.

وقد كانت الأزمة المالية التى واجهتها دول جنوب شرقى آسيا في يوليو ١٩٩٧ عاملا أساسيا لزيادة هذه الظاهرة وتفاقمها. فالقرصنة قد يكون لها وجود وجذور في هذه المنطقة إلا أن البطالة والفقر الذى أعقب الأزمة المالية أدى إلى إحياء هذه الظاهرة وتفاقمها. وقد ساعد على ذلك بعض العوامل الجغرافية الخاصة بالمنطقة مثل كثرة الخلجان والقنوات الضيقة والمياه الضحلة. هذا ويزيد من تفاقم المشكلة غياب التنسيق الأمنى بين دول المنطقة لمواجهة هذه الظاهرة والقضاء عليها، هذا إلى جانب افتقار هذه الدول إلى التجهيزات الحديثة اللازمة للتغلب على هذه الظاهرة مثل سفن الحراسة الحديثة المجهزة، ونظم رادار حديثة للمراقبة وغيرها في حين يتزود القراصنة بأحدث المعدات اللازمة لانجاز مهامهم[٦].

٣. اتساع تجارة المخدرات

تفاقمت ظاهرة تهريب المخدرات ووصلت إلى مستويات غير مسبوقة أضحت معها احدى القضايا الأمنية الملحة في آسيا. ومن ذلك ما تواجهه دول آسيا الوسطى من تدفق المخدرات خاصة الأفيون من أفغانستان التى تعتبر أكبر مصدر للافيون في العالم حيث بلغ انتاجها منه عام ١٩٩٩ ما يزيد عن ٤٥٠٠ طن، وهى ضعف الكمية المنتجة منه في عام ١٩٩٨[٧]. وتعانى دول آسيا الوسطى من كونها سوقا لتصريف المخدرات الأفغانية وكذلك منطقة ترانزيت لنقل المخدرات إلى روسيا والبلقان. وقد عجزت حكومات هذه الدول عن القضاء على تدفق المخدرات اليها. فعلى سبيل المثال لم تستطع قرغيزيا أن تلقى ضبط سوى ٥% من المخدرات المهربة إلى داخل البلاد، كما قدرت السلطات في قازاقستان نسبة ما تم ضبطه بـ ٥-٨% من إجمالى المخدرات المهربة اليها[٨]. كذلك تعتبر ميانمار من أكبر منتجى المخدرات في العالم، وحتى عام ١٩٩٧ كانت أكبر منتج للهروين حتى سبقتها أفغانستان. وبطبيعة الحال فان تايلاند تعتبر هى السوق الأساسي لتصريف إنتاج ميانمار من المخدرات، فقد قدر حجم الحبوب المخدرة المهربة إليها من ميانمار بـ ٣ مليون حبة شهريا وارتفع هذا الرقم إلى ٥ مليون عام ١٩٩٩. وإزاء ذلك اعتبرت تايلاند مشكلة المخدرات أهم مشكلة تواجهها وتسعى جاهدة للقضاء عليها، وكانت هذه المشكلة أحد العوامل الأساسية لتوتر العلاقات بين البلدين في الآونة الأخيرة[٩].

٤. تصاعد الأصولية الإسلامية

تشهد القارة الآسيوية تصاعدا ملحوظا للأصولية الإسلامية وما يرتبط بها من أعمال العنف التى تمثل تهديداً واضحا للأمن، وتقدم دول آسيا الوسطى نموذجا صارخا لهذا. ففى طاجيكستان استمرت الحرب الأهلية بين النخبة الشيوعية الحاكمة من ناحية والمعارضة من الاسلاميين أساسا منذ عام ١٩٩٢ وحتى عام ١٩٩٧. ورغم توقيع اتفاق للسلام والوفاق الوطنى بين الطرفين إلا أن أعمال العنف والارهاب السياسى لم تتوقف حيث استمرت أعمال الاختطاف والاغتيال ليس فقط ضد المسئولين الحكوميين ولكن ضد ممثلى المنظمات الدولية العاملة في البلاد، ومنها اغتيال أربعة من بعثة الأمم المتحدة في ٢٠ يوليو ١٩٩٨. كذلك، الانفجارين الذين وقعا خلال قداس في إحدى الكنائس البروتستانيته في العاصمة الطاجيكية في الأول من أكتوبر ٢٠٠٠ . ولا شك أن تجدد أعمال العنف والانفجارات يمثل تحديا خطيراً أمام الحكومة الطاجيكية[١٠]. كذلك احتدمت المواجهة بين الحكومة الأوزبكية والمعارضة الإسلامية خاصة عقب اغتيال مسئول في وزارة الداخلية وثلاثة ضباط في أواخر عام ١٩٩٧ في مدينة نامنجان واتهام الحكومة للاسلاميين بتدبير الحادث. وازدات المواجهة حدة عقب تفجير ٦ سيارات ملغمة في العاصمة الأوزبكية طشقند في ١٦ فبراير ١٩٩٩ مما أدى إلى مقتل ١٥ شخص واصابة ١٥٠ آخرين[١١]. كما أن أنشطة بعض هذه الحركات يتخطى حدود الدولة الواحدة. ومن ذلك ما قام به أحد قادة الحركة الإسلامية في أوزبكستان وهو جوما نامنجوتى في صيف عام ١٩٩٩ من اختطاف عدد من الرهائن من بينهم ٤ من الجيولوجيين اليابانيين في قرغيزيا وأحد كبار المسئولين في وزارة الداخلية وطالب الرئيس الاوزبيكى إسلام كريموف بإطلاق سراح ٥٠ ألف سجين ينتمون إلى الحركة الإسلامية فى مقابل الافراج عن الرهائن. وقد تم تسوية الأزمة وإطلاق سراح الرهائن في أكتوبر ١٩٩٩. كذلك يمكن الإشارة إلى القتال الذى حدث في منطقة بكتين بجنوب قرغيزيا في أغسطس ٢٠٠٠ نتيجة احتشاد عدد من المتمردين الإسلاميين ممن ينتمون إلى الحركة الإسلامية في أوزبكستان في منطقة بكتين بالقرب من الحدود القرغيزية مع طاجيكستان واحتجازهم عدد من جنود القوات الحكومية القرغيزية كرهائن وطالبوا في مقابل الافراج عنهم فتح ممر أمنى لهم في قرغيزيا وذلك لكى يتوجهوا من طاجيكستان إلى وادى فيرغانا في أوزبكستان. ونظرا لعجز الحكومة القرغيزية عن السيطرة عليهم فقد اضطرت إلى السماح للطيران الحربى الأوزبكى بقصف المجموعات المسلحة من الاسلاميين وذلك بناء على اتفاق بين وزراء الدفاع في قرغيزيا وأوزبكستان وطاجيكستان تم في ختام اجتماع لهم في ١٢

أغسطس ٢٠٠٠. على صعيد أخر، دفعت هذه الأحداث دول آسيا الوسطى إلى زيادة نفقاتها العسكرية بنسبة وصلت إلى ٥٠% في بعض الحالات، وقيامها بطلب الدعم من عدد من القوى الكبرى مثل الصين وفرنسا والهند وروسيا وتركيا وهى جميعا معنية بتصاعد التهديد الإسلامى في المنطقة، ودون أن يتخذ هذا الدعم شكل التواجد العسكرى المباشر. فمما يذكر في هذا الإطار أن روسيا قد عرضت التدخل لضرب قواعد عسكرية للمتمردين الإسلاميين في شمال أفغانستان كما عرضت التدخل لضرب المتطرفين الإسلاميين في منطقة بكتين إلا أن الرئيس الأوزبكى إسلام كريموف رفض هذا وأكد قدرة أوزبكستان على الدفاع عن نفسها وتحقيق الأمن في المنطقة[١٢]. ولكن تجدر الإشارة فى هذا الإطار إلى وجود ٢٠ ألف جندى روسى فى طاجيكستان بناء على معاهدة أمنية ثنائية موقعة بين البلدين فى عام ١٩٩٢، وتم تجديدها فى أبريل ١٩٩٩ لمدة عشر سنوات قادمة قابلة للتجديد.

(٣)

استمرار بعض التهديدات الأمنية

هناك عدد من القضايا أو التهديدات الأمنية التى نشطت من جديد في ظل العولمة لعل أهمها تلك المتعلقة بتفكك الدولة في ظل النزعة الانفصالية لبعض الاقاليم، والخلافات بين الدول، وتجدد سباقات التسلح.

١. قضايا الانفصال وتفكك الدولة

تتعدد قضايا الانفصال في آسيا وذلك بالنظر إلى التعدد الاثنى والعرقى والدينى الهائل الذى تتميز به القارة الآسيوية. ولعل أبرز القضايا الانفصالية التى عادت لتشكل تهديدا لوحدة عدد من الدول الآسيوية هى:

أ. قضية التاميل في سريلانكا:

يشكل السنهاليون الذين يدينون بالبوذية حوالى ٧٠% من سكان سريلانكا . بينما يشكل التاميل الهندوس ١٨% من إجمالى السكان ويتركزون في المقاطعات الشمالية والشرقية ويشكلون ٦٥% من إجمالى عدد السكان بها. ومنذ نهاية الاحتلال البريطانى لسريلانكا عام ١٩٤٨ بدأ الصراع بين السنهال والتاميل حيث طالب التاميل بالاستقلال عن سريلانكا. وفى عام

١٩٧٢ بدأ الصراع يأخذ شكل مسلح ليصل إلى حد الحرب الأهلية بدءاً من عام ١٩٨٣. وهو الصراع الذى راح ضحيته حوالى ٦٠ ألف قتيل ثلثهم من المدنيين. كما قام المتمردون بعمليات اغتيال سياسى عديدة أهمها اغتيال راجيف غاندى رئيس وزراء الهند في مايو ١٩٩١ ، ورئيس سريلانكا رانا سينج بريما داسا في مارس ١٩٩٣، و٢٩ شخصا من أبرز سياسى السنهال في نفس العام، بل ووالد رئيسة وزراء سريلانكا وكان رئيسا للوزراء آنذاك. ورغم الإجراءات التى اتخذتها الحكومة في الثمانينيات لتهدئة التوتر بين الجانبين ومنها اعتبار لغة التاميل إلى جانب السنهالية لغة رسمية في عام ١٩٨٧، وإلغاء الامتيازات التى كان يتمتع بها السنهاليون في الالتحاق بالجامعات عام ١٩٨٨ فقد استمر الصراع.

وعندما تولت تشاندريكا كوماراتونجا باندرانيكا السلطة في عام ١٩٩٤ قامت ببدء مفاوضات سلام مع التاميل على أساس الحكم الذاتى للمنطقة إلا أن التاميل رفضوا ذلك وأصروا على الاستقلال التام. مما دفع كوماراتونجا إلى شن عمليات عسكرية واسعة ضد جبهة نمور تحرير تاميل إيلام منذ منتصف عام ١٩٩٥ ليستأنف الصراع والمواجهة العنيفة بين الطرفين من جديد حيث شنت جبهة نمور تحرير تاميل عدة هجمات مضادة كان أبرزها الانفجارين التى قامت بهما في ١٨ ديسمبر ١٩٩٩ في العاصمة كولومبو أحدهما في مؤتمر انتخابى كانت تنظمه كوماراتونجا وأدى إلى فقدانها أحد عينيها. وكان التعاطف معها نتيجة هذه الإصابة هو أحد عوامل فوزها في الانتخابات التى أجريت في ٢٢ ديسمبر بفارق بسيط (٥١%) عن منافسها الرئيسى مرشح الحزب الوطنى المتحد الذى يتبنى اقترابا اكثر تسامحاً مع التاميل. من ناحية أخرى، قامت كوماراتونجا بزيادة الميزانية المخصصة للجيش حيث شهدت ارتفاعا ملحوظا من ٤٩٨ مليون دولار عام ١٩٩٣ إلى ٨٠٧ مليون دولار عام ١٩٩٩ وهو ما يمثل حوالى ٦% من الناتج المحلى الإجمالى وحوالى ثلث ميزانية الدولة[١٣].

ب. قضية المسلمين في جنوب الفلبين:

يمثل المسلمون حوالى ٢٧% من إجمالى عدد سكان الفلبين ويتركزون في الجنوب فى منطقة ميندناو ويطالبون بالحكم الذاتى. ويقود الكفاح المسلح ضد الحكومة الجبهة القومية لتحرير مورو التى اسسها نور الله ميسوارى في مارس ١٩٦٩ بهدف الحصول على استقلال ميندناو عن الفلبين وإنشاء دولة اسلامية فيها. وقد قرر اتباع الجهاد المسلح ضد الحكومة منذ عام ١٩٧٢.

ومع تولى الرئيس فيدل راموس الحكم عام ١٩٩٢ سعى إلى التوصل إلى حل جذرى للمشكلة ينهى به المواجهة العسكرية بين الطرفين والتى أدت إلى تكبد الحكومة خسائر فادحة إلى جانب الخسائر في الأرواح من الجانبين والتى قدرت بـ ١٢٠ ألف قتيل على الأقل. وقد نجح راموس في سبتمبر ١٩٩٦ في التوصل إلى "اتفاق سلام نهائى" بين الحكومة والجبهة القومية لتحرير مورو. وقد تضمن الاتفاق النص على الخطوات الإجرائية لمنح ميندناو الحكم الذاتى في صورة نهائية وعلاقتها بعد ذلك بالحكومة المركزية.

وقد اعترض هاشم سلامات الذى كان الرجل الثانى في الجبهة القومية على الأسلوب التفاوضى الذى بدأ ميسوارى في اتباعه وتخليه عن الجهاد المسلح وقام بتأسيس الجبهة الإسلامية لتحرير مورو التى يقدر عدد المقاتلين المنتمين إليها بـ ١٥ ألف مقاتل. هذا وقد رفض سلامات الحكم الذاتى الذى أقره اتفاق عام ١٩٩٦ وطالب باجراء استفتاء تحت اشراف دولى حول الاستقلال التام لمسلمى الفلبين.

وقد أدى نجاح الحكومة في التخلص من عبد الرازق أبو بكر جنجلانى زعيم جماعة أبو سياف أحد أكبر الجماعات الإسلامية المعارضة في ديسمبر ١٩٩٨ إلى تعزيز ثقة الحكومة في قدرة الجيش والشرطة مما دفع بها إلى التصعيد مع الجبهة الاسلامية. وفى ٢٨ يناير ١٩٩٩ حدثت اشتباكات مسلحة بين الحكومة والجبهة الإسلامية في مناطق متفرقة من جزيرة ميندناو في أول انتهاك حقيقى للهدنة بين الطرفين. كما حدثت اشتباكات أخرى بين الطرفين في شمال غرب ميندناو خلال الفترة ١٦-١٧ مارس ٢٠٠٠ أدت إلى إلغاء جولة المفاوضات التى كان من المقرر اجراءها في يونيو ٢٠٠٠ بين الطرفين والتى كانت تعد الرابعة بعد ثلاث جولات ثم اجراءها منذ أكتوبر ١٩٩٩ تناولت الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمسلمين ولكنها لم تتعرض لقضية الاستقلال والانفصال.

على صعيد أخر، ما زال التوتر يهيمن على علاقة الحكومة بجماعة أبو سياف منذ اغتيال زعيمها حيث استمرت الجماعة في تبنى أسلوب حرب العصابات القائم على استخدام العنف والاغتيال والاختطاف والانفجارات[١٤]. وهو ما يشيع جوا من عدم الاستقرار ويجعل التسوية النهائية للمشكلة بعيدة المنال.

ج. قضية تركستان الشرقية:

تركستان الشرقية هى إقليم يقع في الشرق من الصين يعرف باسم سين كيانج. ويتحدث سكان الإقليم التركية باللهجتين الاويغورية والقازاقية وينتمى سكانه إلى القوميات التركية في آسيا الوسطى. وتركستان الشرقية غنية بالثروات الطبيعية التى تعتبر عصب الاقتصاد الصينى

وهو ما يفسر تمسك الصين بها . فاحتياطى البترول بها يفوق احتياطى الشرق الأوسط منه، هذا إلى جانب المعادن الهامة وأبرزها اليورانيوم الذى يعتبر أساس الإنتاج النووى والذرى الصينى، فكل اليورانيوم الذى تستخدمه الصين يستخرج من ست مناجم تقع جميعا في تركستان الشرقية. هذا إلى جانب الثروة الحيوانية والمحاصيل الزراعية الوفيرة.

ومنذ احتلال الصين لها اندلعت الثورة ضد الحكم الصينى واستطاع الشعب التركستانى تحقيق الاستقلال بعد أكثر من قرن وذلك في عام ١٨٦٥ وإقامة دولة مستقلة دامت لمدة ستة عشر سنة فقط حيث عادت الصين لتحتل تركستان الشرقية، فنشطت المقاومة الشعبية من جديد وتمكنت من طرد القوات الصينية من تركستان الشرقية وإعلانها دولة مستقلة عام ١٩٣٣، فقامت روسيا التى كانت تحتل تركستان الغربية (دول آسيا الوسطى) منذ عام ١٩٢٤ بغزو تركستان الشرقية واحتلالها عام ١٩٣٤. وقد استغلت الصين تقدم القوات الألمانية لغزو روسيا في الحرب العالمية الثانية وقامت باحتلال تركستان الشرقية إلا أن الحركة الوطنية بها استطاعت تحقيق الاستقلال عام ١٩٤٤ ، إلا أن الصين استطاعت بالتحالف مع روسيا احباط الاستقلال، وقامت الصين الشيوعية باحتلال تركستان الشرقية مرة ثالثة عام ١٩٤٩ ، وقاموا بتصيين تركستان الشرقية وحرمت ممارسة الشعائر الدينية كما الغت تدريس اللغة التركية كما الغت الحرف العربى في الكتابة.

وقد عادت المقاومة التركستانية مع المظاهرات الطلابية فيما عرف بأحداث ميدان السلام السماوى عام ١٩٨٩. وفى عام ١٩٩٠ حدث اشتباك مسلح بين الحركة الاستقلالية لتركستان والقوات الصينية نتيجة قيام السلطات الصينية بمنع الأهالى من بناء مسجد في بارين بتركستان. وقد تصاعدت مطالب المقاومة التركستانية بالاستقلال عقب استقلال دول آسيا الوسطى فى عام ١٩٩١. فتكرر الصدام المسلح بين الطرفين وبلغ أكثر من ٢٧ حادثة خلال عامى ١٩٩٤-١٩٩٥. وفى ٢٥ إبريل ١٩٩٦ قام الاستقلاليون بالهجوم على قاعدة مدينة كوجار العسكرية الصينية. وتوالى هجومهم على مراكز الشرطة ومراكز الأمن، هذا إلى جانب عمليات الاغتيال ضد القادة العسكريين الصينين وأيضا العلماء التركستانيون المتعاونون مع سلطات الاحتلال. وقد اتسع نطاق الاشتباكات المسلحة بين الطرفين والتى قادتها عدة حركات تهدف إلى استقلال تركستان أهمها جيش تحرير تركستان الشرقية وحركة عبد الله قاسم وحركة تيمور طورسون ووصل عددها إلى ١٧ ثورة مسلحة صاحبها ٤٨ انفجار في المبانى الحكومية والرسمية، واصابة ٤٣٠ من أفراد الجيش الصينى وجهاز الأمن والحزب الشيوعى، كما أدت إلى مقتل ٦٨٠ من الاستقلالين التركستانيين واعتقال ١٨ ألف أخرين، وإعدام ٤٣ شخصية دينية منهم

أمام مسجد بارين. وقد ازداد الصراع بين الصين وتركستان الشرقية ضراوة خلال عامى ١٩٩٧ و١٩٩٨ بحيث أصبحت أحد القضايا الأمنية الملحة بالنسبة للصين والتى دفعتها إلى محاولة التنسيق مع دول آسيا الوسطى للحيلولة دون قيام هذه الدول بدعم الحركة الاستقلالية في تركستان الشرقية[١٥].

د. القضية الكمبودية:

ما أن تم التوصل إلى اتفاق باريس في أكتوبر ١٩٩١ الذى أنهى الحرب الأهلية في كمبوديا التى استمرت ما يزيد عن عشرين عاما وذلك منذ الانقلاب العسكرى الذى أطاح بالامير نوردوم سيهانوك في عام ١٩٧٠، حتى بدأ صراع على السلطة وذلك في أعقاب الانتخابات العامة التى أجريت تحت اشراف الأمم المتحدة في عام ١٩٩٣ والتى كانت الأولى منذ بدء الحرب الأهلية حيث أسفرت نتائجها عن تشكيل حكومة مؤقتة برئاسة زعيمى حزبى فونسنبيك الأمير رانارىده وهو نجل الامير سيهانوك الذى فاز بالأغلبية في الانتخابات (٥٤,٤%)، وهون سين زعيم حزب الشعب الكمبودى وهو ابن فلاح وضابط سابق في الخمير الحمر ورئيس الوزراء السابق للبلاد والذى يتمتع بالتفوق العسكرى ويسيطر على معظم الوزراء إلا انه لم يفز بالاغلبية في الانتخابات (٣٨%). إلا أن هون سين رفض أن يكون الرجل الثانى في الحكم ووصل الأمر إلى حد الاشتباكات العسكرية في ديسمبر ١٩٩٦ بين هون سين ورانارىده، وقام هون سين بتنحية رانارىده من منصبه في يوليو ١٩٩٧ والانفراد بالسلطة، مما أدى إلى نشوب معارك ضارية بين قوات هون سين وأنصار الأمير رانارىده واستطاع هون سين السيطرة على الموقف والاستيلاء على المقر العام للحزب الملكى ومقر إقامة رانارىدة والسيطرة على العاصمة بنوم بنه وعلى الطرق والمرافق الأساسية . ورغم الضغوط الدولية والداخلية واندلاع المظاهرات التى تدين هون سين وتطالبه بالابقاء على الحكومة الائتلافية المشكلة عقب انتخابات ١٩٩٣ ووقف أعمال العنف والقتال[١٦]، إلا أنه أصر على موقفة حتى أجراء الانتخابات التشريعية في ٢٦ يوليو ١٩٩٨ والتى حصل حزب هون سين فيها على أكبر عدد من الأصوات (٤١,٤%) يليه حزب فونستيبك (٣١,٧%) . إلا أن هذا لم ينهى الأزمة حيث رفضت المعارضة نتائج الانتخابات وقاطعت افتتاح البرلمان وقامت بتنظيم عدة مظاهرات متهمة هون سين بتزوير نتائج الانتخابات.

ونتيجة للضغوط الدولية والإقليمية والداخلية على هون سين والأطراف الأخرى من أجل التسوية السلمية للأزمة ثم التفاوض بين هون سين والأمير راناريده وبواسطة الملك سيهانوك وتم الاتفاق في ١٤ نوفمبر ١٩٩٨ على تشكيل حكومة ائتلافية جديدة من حزب الشعب الكمبودى الحاكم والحزب الملكى الكمبودى (فونسنبيك) ، كما وافق هون سين على مطالب الأمير راناريده بشأن استيعاب القوات المتمردة الموالية له داخل القوات المسلحة الكمبودية، والعفو عن المعارضين المتهمين في قضايا سياسية، وضمان الحكومة لأمن الناخبين وحرية حركتهم[١٧].

٢. القضايا الخلافية بين الدول

أ. قضية كشمير :

رغم إجراء العديد من جولات المحادثات والمفاوضات لتسوية القضية سلميا وقيام رئيس وزراء الهند بزيارة باكستان في فبراير ١٩٩٩ في أول زيارة من نوعها وإصدار ما سمى بإعلان لاهور الذى تضمن تعهد البلدان بالتعاون لتهدئة التوترات القائمة بينهما وحل النزاعات بشكل سلمى وعادل، إلا أن التوتر ظل هو السمة الغالبة على العلاقات بين البلدين والذى بلغ مداه في عام ١٩٩٩ إذ قامت باكستان باختراق خط الهدنة الفاصل بينهما في مايو ١٩٩٩ مما دفع الهند إلى شن غارات جوية مكثفة ضد مواقع القوات الباكستانية والكشميرية والأفغانية داخل الشطر الهندى من كشمير اعتبرت الأعنف والأقوى منذ الحرب الثالثة بين الهند وباكستان عام ١٩٧١[١٨].

ب. قضية جزر الكوريل:

يرجع النزاع بين روسيا واليابان حول جزر الكوريل إلى القرن التاسع عشر، وقد وقع البلدان اتفاقية فى عام ١٩٠٥ تضمنت تنازل روسيا عن السيادة على جنوب سخالين لليابان فى مقابل سيادتها على جزر الكوريل الجنوبية. وفى نهاية الحرب العالمية الثانية استولى الاتحاد السوفييتى على جنوب سخالين وعلى جزر الكوريل الجنوبية. إلا أنه فى عام ١٩٥٦ وقع البلدان معاهدة تقضى بإعادة اثنين من الجزر الأربع المتنازع عليها إلى اليابان فى مقابل توقيع معاهدة سلام وتطبيع العلاقات بين البلدين، إلا أن هذا الاتفاق لم يدخل حيز التنفيذ.

وفى أغسطس ١٩٩٢ صرح ميخائيل بولتورنين نائب رئيس الوزراء الروس فى مؤتمر صحفى فى طوكيو بأن يلتسين يؤيد الاتفاق الذى تم التوصل إليه فى عام ١٩٥٦[١٩]، وهو ما يعنى استعداده للتفاوض بشأن الجزر. وقد أعقب هذا التصريح حملة من الانتقادات والهجوم الشديد من جانب البرلمان والمؤسسة العسكرية ومجلس الأمن القومى بل والرأى العام ضد تقديم أى تنازلات لليابان تتعلق بقضية الجزر، وذلك من منطلق أنها ستفتح الباب لدعاوى إقليمية أخرى تجاه روسيا من ناحية، وبالنظر إلى المصالح الاستراتيجية الحيوية لروسيا فى الجزر من ناحية أخرى. وأعلن أوليج رميانتسيف رئيس اللجنة الدستورية بالبرلمان بأن "أى مفاوضات من جانب وزارة الخارجية حول جزر الكوريل سوف ترفض من جانب مجلس السوفييت الأعلى"[٢٠]. كما قام قادة المؤسسة العسكرية بإصدار وثيقة ترفض كلية أى تنازلات لليابان حول جزر الكوريل وتؤكد أن السيطرة على الجزر عنصر أساسي للدفاع الإستراتيجي فى الشرق الأقصى، وأن انسحاب القوات الروسية من الجزر يقوض قدرات روسيا الدفاعية فى المنطقة ويضعف من موقفها التفاوضى مع الصين حول الخلافات الحدودية بين البلدين. وقد كانت هذه المعارضة هى العامل الأساسى وراء قيام يلتسين بإلغاء زيارته إلى اليابان فى سبتمبر ١٩٩٢ قبل الموعد المقرر لها بأربعة أيام فقط، خاصة مع معارضة مجلس الأمن القومى لإثارة موضوع الجزر خلال الزيارة رغم إعلان اليابان عن استعدادها تقديم مساعدات مالية واقتصادية كبيرة لروسيا مقابل حل المشكلة[٢١].

وقد ظلت مشكلة جزر الكوريل تمثل العقبة الرئيسية التى تعترض تطوير العلاقات الروسية اليابانية وكانت المعارضة الداخلية وراء إلغاء زيارة يلتسين لليابان للمرة الثانية فى مايو ١٩٩٣ وحتى عندما قام يلتسين بزيارة طوكيو فى أكتوبر ١٩٩٣ لم تطرح قضية الجزر للمناقشة ولم تبد موسكو أى استعداد للتفاوض بشأنها.

وخلال عام ١٩٩٨ طرح الجانبان اقتراحات لتسوية المشكلة. الاقتراح اليابانى وقدمه رئيس الوزراء هاشيموتو فى أبريل ١٩٩٨ خلال قمة كاونا ويقضى بعدم التطرق لموضوع السيادة على الجزر وإنما التركيز على إعادة ترسيم الحدود بين البلدين مع إستمرار الإدارة الروسية للجزر لفترة إنتقالية. أما الاقتراح الروسى فقدمه الرئيس الروسى السابق يلتسين فى نوفمبر ١٩٩٨ ويقضى بالفصل بين مسألتى التوقيع على معاهدة سلام وتسوية موضوع الجزر الأربعة. وقد تمت مناقشة هذين الاقتراحين خلال زيارة الرئيس الروسى بوتين لليابان فى سبتمبر ٢٠٠٠ إلا أنه لم يتحقق تقدما يذكر فيما يتعلق بتسوية موضوع الجزر، واقترح بوتين أن يتم النظر فى

إجراءات وسيطة بين استمرار الوضع الراهن والتوصل إلى معاهدة سلام والتى تبدو بعيدة المنال، وذلك بإبرام معاهدة صداقة وأخوة مع استمرار التفاوض حول موضوع الجزر.

٣. تجدد سباقات التسلح

على العكس من اتجاه عدد من الدول فى فترة ما بعد الحرب الباردة إلى خفض ميزانيتها العسكرية بما فى ذلك القوى الكبرى مثل روسيا والولايات المتحدة وأوربا، فإن عددا من الدول الآسيوية قامت بزيادة ميزانياتها العسكرية على نحو ملحوظ وبنسبة تزيد عن ١٠% فى بعض الحالات، ومنها الصين وتايوان وسنغافورة وكوريا الجنوبية وتايلاند والهند. وذلك نظرا لسباقات التسلح القائمة بين عدد من الدول فى القارة الآسيوية وأبرزها في الآونة الأخيرة هو ذلك القائم بين الهند وباكستان.

ويرجع هذا السباق بجذوره إلى عام ١٩٦٤ عندما قامت الصين بتفجير قنبلتها النووية الأولى، فكان من الطبيعى أن تسارع الهند إلى تطوير قدراتها النووية وذلك في إطار الصراع وسباق التسلح القائم بين البلدين وقامت بتفجيرها الأول عام ١٩٧٤. وهو ما دفع باكستان إلى تطوير قدراتها النووية العسكرية بعد أن كانت قاصرة على الاغراض السلمية وذلك لتحقيق التكافؤ الاستراتيجى مع الهند. وتفيد بعض المصادر بأن باكستان قامت باجراء تفجيرات نووية في يونيو عام ١٩٨٣، وقد أعلنت باكستان عام ١٩٨٤ قدرتها على إنتاج السلاح النووى[٢٢].

ولقد تصاعدت حدة سباق التسلح بين البلدين حين قامت الهند في إبريل ١٩٩٨ بنشر صواريخها بعيدة المدى من طراز (برثفى ٢٠٠٠) على حدودها المتاخمة لباكستان، مما دفع باكستان إلى إجراء تجربة على صاروخها بعيد المدى "جورى" القادر على إصابة العاصمة الهندية نيودلهى، وجورى هو أحد ملوك أفغانستان القدماء الذى تغلب على حاكم الهندوس في نيودلهى، ومن ثم كان اطلاق هذا الاسم ذو دلالة. وفى ١١ مايو ١٩٩٨ قامت الهند بإجراء ثلاث نووية أعقبها تجربتين في ١٣ مايو. وكرد فعل قامت باكستان باجراء خمس تجارب نووية في ٢٨ مايو ١٩٩٨ وتجربة سادسة في ٣٠ مايو [٢٣].

وهناك مجموعة من الدوافع التى تكمن وراء هذا التصعيد. فعلى الجانب الهندى كان وصول حزب بهاراتيا جاناتا الهندوسى المتطرف عامل أساسى في هذا الإطار حيث تعهد في برنامجه الانتخابى بتحويل الهند إلى قوة نووية بمجرد وصوله إلى السلطة وأنه سوف يتخذ كل الإجراءات اللازمة لتوفير الأمن للهند بما في ذلك السلاح النووى. ولاشك أن إجراء هذه

التجارب كان في إطار محاولة الحكومة تأكيد مصداقيتها ودعم شعبيتها في الداخل خاصة وأنها وصلت إلى الحكم بأغلبية ضئيلة، وهو ما تحقق لها بالفعل. من ناحية أخرى، تأتى التجارب النووية الهندية في إطار محاولة الهند تعزيز مكانتها الدولية وابرازها كقوة دولية كبرى مالكة لترسانة نووية مثلها في ذلك مثل الدول الخمس الكبرى المالكة للسلاح النووى. لاسيما وانها عبرت عن رغبتها في الحصول على مقعد دائم في مجلس الامن. هذا بالإضافة إلى رفض الهند للسياسات التميزية في نظام منع الانتشار النووى. يضاف إلى ذلك حرص الهند على تحقيق مكانة إقليمية خاصة في ظل تنامى القوة العسكرية الصينية التى تعتبرها الهند مصدر تهديد وخطر محتمل لا يمكن تجاهله، وبروزها كقوة كبرى عالمية تسعى إلى المشاركة في ترتيب منطقة آسيا مستقبليا.

أما على الجانب الباكستانى فانه رغم الضغوط الدولية والأمريكية خاصة التى طالبت الحكومة الباكستانية بضبط النفس وعدم اجراء تجارب نووية بل والتهديد بفرض عقوبات اقتصادية عليها في حالة اجراءها للتجارب إلا أن الحكومة الباكستانية قامت باجراء تجاربها ويرجع ذلك إلى عدة عوامل. أولها الضغط الشعبى المتزايد على الحكومة الباكستانية إلى جانب ضغط القوى والأحزاب السياسية لاجراء التجارب، يضاف إلى هذا ضغط العسكريين للعمل على إعادة التوازن الاستراتيجى مع الهند. وثانيها، عدم اتخاذ إجراءات فعالة وجماعية ضد الهند من جانب المجتمع الدولى، ولم يصدر مجلس الأمن قرار إدانة مباشر للهند، وعدم كفاية العقوبات الاقتصادية التى فرضتها بعض الدول مثل الولايات المتحدة واليابان على الهند. من وجهة النظر الباكستانية، والتشكيك في مدى فعاليتها في التأثير على الحكومة الهندية خاصة وأن هناك عدد آخر من الدول الكبرى لم تفرض عقوبات مماثلة على الهند. أما ثالثها فيتعلق بعدم تقديم ضمانات أمنية نووية تكفل لباكستان ضبط النفس فلم يتم الاستجابة لطلب باكستان بتوفير مظلة نووية لها تضمن عدم استخدام الهند للأسلحة النووية ضدها[٢٤].

(٤)

جهود الدول الآسيوية لمواجهة التحديات الأمنية

على عكس الحال في بعض القارات الأخرى التى تتمتع بوجود منظمة قارية تتولى قضايا الأمن والتعاون فيما بين دول القارة فان آسيا تعتبر القارة الوحيدة التى تفتقر إلى وجود مثل هذه المنظمة، وربما يرجع ذلك إلى كون آسيا أكبر قارات العالم مساحة (٣٠% من مساحة العالم)،

وأكثرها من حيث عدد السكان (٦٠% من عدد سكان العالم) بما يعنيه ذلك من تعقد العلاقات وتشابكها بين دولها، والتنوع الاثنى والعرقى والدينى الهائل الذى يصعب تجاوزه وايجاد هيكل عام يضم هذه الدول جميعا مع اختلاف مصالحها وأهدافها وتوجهاتها.

ومن ثم فان آسيا على مر تاريخها لم تشهد وجود منظمة قارية وإن وجدت ترتيبات أمنية متعددة الأطراف في مراحل تاريخية مختلفة منها على سبيل المثال، اتفاقية الدفاع الجماعى لجنوب شرقى آسيا عام ١٩٥٤، ومنظمة اتفاقية جنوب شرقى آسيا عام ١٩٥٥ أو ما عرف بحلف سياتو الذى تم حله رسميا في يونيو ١٩٧٧[٢٥].

وقد دفعت التحديات الأمنية السابق الإشارة إليها خاصة تلك المتعلقة بالبيئة والمخدرات والقرصنة وغيرها والتى لايمكن لدولة بمفردها التصدى لها، الدول الآسيوية إلى محاولة التنسيق الأمنى فيما بينها لمواجهة هذه التحديات وقد اتخذ هذا التنسيق صور متعدده لعل أهمها :

١. مؤتمر إجراءات التفاعل وبناء الثقة في آسيا (سيكا)

كان إنشاء المؤتمر بناء على اقتراح تقدم به الرئيس القازاقى نازاربايف إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر ١٩٩٢ متأثراً في ذلك بنجاح تجربة منظمة الأمن والتعاون الأوروبى. ويضم المؤتمر حالياً خمسة عشر دولة هى : قازاقستان، روسيا، الصين، تركيا، الهند، باكستان، مصر، إسرائيل، فلسطين، إيران، أفغانستان، آذربيجان، قيرغيزيا، طاجيكستان، أوزبكستان. وقد شاركت مصر في الاجتماعات بصفة مراقب منذ فبراير ١٩٩٤ حتى حصلت على العضوية الكاملة في يوليو ١٩٩٦ .

وقد أسفرت الاجتماعات التمهيدية لمجموعات العمل التى تتألف من الدول الأعضاء منذ عام ١٩٩٤ إلى اصدار إعلان المبادئ حول العلاقات بين دول سيكا في ١٤ سبتمبر ١٩٩٩، والذى تضمن عدد من المبادئ أهمها: احترام التكامل الإقليمى للدول الأعضاء، والامتناع عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها فعلا ضد التكامل الإقليمى أو الاستقرار السياسى للدول ، والتسوية السلمية للمنازعات، وعدم التدخل في الشئون الداخلية للدول الأعضاء، ونزع السلاح وضبط التسلح، هذا إلى جانب التعاون الاقتصادى والاجتماعى والثقافى بين الدول الأعضاء.

إلا أنه حتى الآن مازال هناك اختلاف في وجهات النظر حول المشروع الآسيوى "سيكا"، وذلك بين ما تطرحه قازاقستان وعدد آخر من الدول منها مصر وروسيا وآذربيجان وباكستان

وفلسطين حول القضايا الأمنية التى يجب التركيز عليها ومدى الاهتمام بدراسة الخبرة الأوروبية والاستفادة منها[٢٦].

ولاشك أن الاجتماعات القادمة قادرة على تقريب وجهات النظر والوصول إلى بلورة واضحة لما يجب أن تكون عليه سيكا خاصة وان هذا التعدد في وجهات النظر لا يمثل خلافا جوهريا.

٢. المنتدى الاقليمى للآسيان ASEAN Regional Forum (ARF)

يعتبر المنتدى الإقليمى للآسيان المنظمة الأمنية الرسمية الوحيدة في منطقة آسيا الباسيفيك. وقد أنشأ في يوليو ١٩٩٤ ويضم ٢٢ دولة هم : الأعضاء وهم دول الآسيان (بروناى، أندونيسيا، لاوس، ماليزيا، ميانمار، الفلبين، سنغافورة، تايلاند، فيتنام)، والشركاء (استراليا، كندا، الصين، الاتحاد الاوربى، الهند، اليابان، نيوزيلاندا، كوريا، منغوليا، روسيا، الولايات المتحدة)، والمراقبين (كمبوديا، بابو غينيا الجديدة). ويهدف المنتدى إلى تعزيز إجراءات بناء الثقة بين الدول الأعضاء، ومنع نشوب النزاعات بينها، وتطوير آليات لحل الصراع بالطرق السلمية. ويجتمع المنتدى سنويا على مستوى وزراء الخارجية لمناقشة القضايا الأمنية في المنطقة[٢٧]. وقد شاركت كوريا الشمالية لأول مرة في أعمال المنتدى وذلك في الاجتماع الوزارى الثالث والثلاثين لوزراء خارجية المنتدى والذى عقد في بانكوك في ٢٤-٢٥ يوليو ٢٠٠٠.

وخلال اجتماع المنتدى في يوليو ٢٠٠٠ تم التركيز على أهمية العمل على إعادة تعريف المقصود بقضايا الأمن الإقليمى وإدراج قضايا أمنية جديدة على جدول أعمال المنتدى مثل تجارة المخدرات والبيئة والارهاب وغيرها. وتم الاتفاق على إعلان منطقة الآسيان "منطقة خالية من المخدرات بحلول عام ٢٠١٥"، كما تم الإعلان رسميا عن تشكيل "ترويكا الآسيان" التى تم الاتفاق عليها في القمة غير الرسمية الثالثة للآسيان في ٢٨ نوفمبر ١٩٩٩. وقد تضمن الإعلان تحديدا لأهداف الترويكا والضوابط التى تحكم عملها باعتبارها هيئة مساعدة لوزراء الخارجية تقوم بتوجيه الاهتمام إلى القضايا السياسية والأمنية والمواقف الإقليمية الهامة او الطارئة التى يحتمل أن يكون لها تأثير على زعزعة السلام والاستقرار الاقليميين. وهى هيئة استشارية وليس لها دور مباشر في عملية صنع القرار[٢٨].

٣. المعاهدات والاتفاقات الأمنية متعددة الأطراف

أ. معاهده منطقة جنوب شرقى آسيا الخالية من الاسلحة النووية (معاهدة بانكوك):

تم التوقيع عليها في بانكوك في ١٥ ديسمبر ١٩٩٥ من جانب ١٠ دول هى : أندونيسيا، بروناى، تايلاند، لاوس، سنغافورة، الفلبين ، فيتنام ، كمبوديا، ماليزيا، ميانمار. وتتضمن المعاهدة النص على تعهد الدول الموقعة عليها بعدم استحداث أو صنع أسلحة نووية أو اقتناءها أو حيازتها أو السيطرة عليها أو اختبارها ، وقصر استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية[٢٩].

ب. معاهدة الأمن الجماعى لكومنولث الدول المستقلة:

تم توقيعها فى قمة طشقند لكومنولث الدول المستقلة فى ١٥ مايو ١٩٩٢ بين روسيا وبيلاروسيا وكازاخستان وطاجيكستان وأرمينيا وقيرقيزيا. وفى اجتماع مجلس رؤساء الدول الأعضاء فى معاهدة الأمن الجماعى فى منسك فى ٢٤ مايو ٢٠٠٠ تمت مناقشة سبل زيادة كفاءة المعاهدة وتحويلها إلى نواة حقيقية وأساسا للتعاون بين الدول الأعضاء فى المجال العسكرى والسياسى. وأهمية تكييف المعاهدة مع الواقع الجيوسياسى الجديد وللتصدى للأخطار الجديدة لاسيما التطرف والإرهاب وهو ما يعتبر خطوة هامة على طريق إنشاء نظام أمن دولى فعال فى أوروبا وآسيا. هذا فى حين ركزت المحادثات التى تمت بين الدول الست فى بيشكيك فى ١١ أكتوبر ٢٠٠٠ على الأمن الإقليمى والتهديد الذى يشكله التطرف الاسلامى.

ج. منظمة شنغهاى للتعاون:

فى أبريل ١٩٩٦ تم توقيع معاهدة أمنية بين روسيا والصين وكازاخستان وطاجيكستان وقيرغيزيا وذلك خلال زيارة الرئيس يلتسين لبكين، وقد عرفت بمجموعة شنغهاى الخماسية. وتتضمن المعاهدة النص على جعل منطقة الحدود فيما بين الدول الخمس والبالغ طولها ٨ آلاف كيلو متر منطقة منزوعة السلاح. وخلال قمة المجموعة التى عقدت فى موسكو فى أبريل ١٩٩٧ تم الاتفاق على خفض القوات على طول الحدود بين الدول الخمس.[٣٠] وفى أغسطس ١٩٩٩ عقدت المجموعة اجتماعا فى بيشكيك عاصمة قيرغيزيا خصص لمناقشة الأوضاع الأمنية فى المنطقة. كما قامت الدول الخمس بتوقيع إعلان بيشكيك الذى أكد على أهمية مكافحة تجارة المخدرات وتهريب الأسلحة والتصدى للإرهاب والنزعات الانفصالية. كما أسفرت القمة

عن توقيع اتفاقية ثلاثية بين الصين وقازاقستان وقيرغيزيا بشأن النقاط الحدودية الواقعة بين الدول الثلاث، واتفاقية ثنائية بين الصين وقيرغيزيا تتعلق بالحدود بينهما أيضاً.

وفى يونيو ٢٠٠١ أعلن عن قيام "منظمة شنغهاى للتعاون" والتى تضم الدول الخمس إلى جانب أوزبكستان. وقد تركزت مباحثات وزراء خارجية الدول الست فى إجتماعهم الأول ببكين فى يناير ٢٠٠٢ على ضرورة تعزيز التعاون لمكافحة الإرهاب، وأهمية إنشاء وكالة إقليمية لمحاربة الإرهاب. إضافة إلى آلية للرد الطارئ فى حالة نشوب أزمة. ووقع الوزراء فى ختام اجتماعهم على بيان مشترك يحذر من الإرهاب والنزعة الانفصالية فى دولهم ويدعو إلى مكافحة هذه الظواهر.

٤. التعاون الإقليمى لمواجهة ظاهرة القرصنة

لعل أبرز الجهود التى أخذت طابع إقليمى لمواجهة هذه الظاهرة هو الاجتماع الذى تم في إبريل ٢٠٠٠ في طوكيو للمسئولين عن الأمن العام والبحرى في آسيا وحضره ممثلين عن ١٥ دولة، والذى يعتبر أول مؤتمر من نوعه.

وقد تقدمت اليابان باقتراح للقيام بمهام مشتركة ونشر قوات حرس سواحل يابانية في مضيق مالاكا. وقد رحبت اندونيسيا وماليزيا وسنجابور بهذا الاقتراح رغم ما قد يثيره من حساسية سياسية، وذلك بالنظر إلى ما يؤدى إليه ذلك من تقليل التكلفة التى ستتحملها هذه الدول لمقاومة القرصنة. إلا أن إدخال هذا الاقتراح حيز التنفيذ ستواجهه مشاكل عدة أهمها المعارضة الصينية الشديدة له ولأى وجود عسكرى بحرى يابانى في هذه المنطقة[٣١].

على صعيد آخر، اتفقت ماليزيا والفلبين فى أغسطس ٢٠٠٠ على القيام بدوريات بحرية مشتركة بين القوات البحرية وحرس السواحل وأجهزة المصايد والجمارك فى البلدين. وذلك بهدف القضاء على القرصنة البحرية وتهريب المخدرات والصيد بالأساليب غير المشروعة وتلك التى تؤدى إلى تلوث البيئة البحرية. وقد حثت الدولتان الدول الأخرى فى المنطقة على المشاركة فى هذه الدوريات والتعاون لمواجهة التحديات السابقة.

٥. المنتديات غير الرسمية

هناك منتديات تضم ممثلين غير رسميين عن الدول هدفها تعزيز الحوار والثقة المتبادلة بين الدول المشاركة أهمها:

أ. مجلس التعاون الامنى في آسيا الباسيفيك (CSCAP)

تأسس مجلس التعاون الأمني في آسيا الباسيفيك Council for Security Cooperation in the Asia-Pacific (CSCAP) في يونيو ١٩٩٤، ويضم ١٨ دولة هى: الأعضاء (استراليا، كندا، الصين، اندونيسيا، اليابان، ماليزيا، منغوليا، نيوزيلندا، الفلبين، كوريا الجنوبية، روسيا، سنغافورة، تايلاند، الولايات المتحدة، فيتنام)، والأعضاء غير كاملى العضوية (الاتحاد الأوروبى، الهند) ويهدف إلى تعزيز إجراءات بناء الثقة والتعاون في المجال الامنى، ومعالجة القضايا الأمنية الإقليمية. ويعمل في إطار عدد من اللجان (إجراءات بناء الثقة، التعاون الأمنى، التعاون البحرى، التعاون الأمنى في شمال الباسيفيك، مقاومة الجريمة) ويشارك في أعمال هذه اللجان اكاديميين ورجال أعمال ووزراء خارجية ومسئولين دفاع حاليين وسابقيين من الدول الأعضاء ولكن بصفة غير رسمية[٣٢].

ب. حوار التعاون بين دول شمال شرقى آسيا Northeast Asia Cooperation Dialogue (NEACD)

بدأت اجتماعاته الدورية في يوليو ١٩٩٣، وهو منتدى غير رسمى يضم أكاديميين وباحثين ومسئولين (بصفة غير رسمية) من الصين واليابان والكوريتين وروسيا والولايات المتحدة. وقد حضرت كوريا الشمالية في الاجتماع التأسيسى إلا أنها لم تشارك في الاجتماعات الأخرى التى عقدت بعد ذلك، ويهدف المنتدى إلى تعزيز التفاهم والتعاون والثقة المبتادلة بين هذه الدول من خلال الحوار.[٣٣]

خاتمة

يوضح التناول السابق لأبرز التحديات الأمنية التى تواجه آسيا فى ظل العولمة أن التوجهات المتزايدة للعولمة وما تضمنته من تقارب وتفاعل بين الدول والشعوب لم تنجح فى تحقيق درجات متزايدة من الأمن للدول الآسيوية. ويتأكد ذلك بالنظر إلى حقيقتين. أولهما، إن العولمة وإن أدت إلى انفراج ملحوظ فى بعض القضايا الأمنية المزمنة فى آسيا، إلا أنها فشلت فى احتواء عدد أخر من النزاعات خاصة تلك المتعلقة بالقضايا الانفصالية والدعاوى القومية. ثانيهما، إن العولمة بما تضمنته من انفتاح وحرية حركة عبر الحدود أدت إلى تفاقم تهديدات وتحديات أمنية والدفع بها لتحتل أولويات الاجندة الأمنية للعديد من الدول الآسيوية. وفى هذا

الاطار تتضح أهمية التنسيق المشترك بين دول القارة لمواجهة هذه التحديات. وأن وجود منظمة أمنية قارية أصبح ضرورة ملحة بالنسبة للدول الآسيوية خاصة مع بروز تحديات أمنية جديدة من الصعب على دولة بمفردها أو حتى مجموعة محدودة من الدول مواجهتها. فالجهود متعددة الأطراف التى تبذلها بعض الدول لمواجهة مشكلة ما أو مجموعة من المشاكل غير كافية لمواجهة هذه التحديات. فهذه الجهود سواء كانت منتديات أو معاهدات واتفاقيات دولية ما هى إلا خطوة لتعزيز الثقة المتبادلة بين الدول الأعضاء فيها إلا أنها ما زالت غير قادرة على التعامل بفاعلية مع القضايا والتحديات الأمنية المختلفة التى تهددها. ولاشك أن عملية بناء الثقة أمرا هام وضرورى وخطوة أولى نحو التنسيق الأمنى على المستوى القارى حيث أن غياب هذه الثقة وسيادة روح الشك والمخاوف المتبادلة بين الدول الآسيوية يعتبر أهم عقبة تعوق قيام منظمة أمنية تضم دول القارة الآسيوية وتكون قادرة على العمل بفاعلية لتحقيق الأمن والاستقرار لدول القارة.

هوامش الفصل السادس

(١) غباشي خير الله، "مستقبل تيمور الشرقية بعد استفتاء أغسطس ١٩٩٩"، السياسة الدولية، ١٣٨، أكتوبر ١٩٩٩ ، ص ص ٢٣٠-٢٣٣.

(٢) Eun- Seok, Kim, "Multiluteral Security Cooperation in Northeast Asia: A South Korean Perspective", IFANS Review, vol. 7, No.1, July 1999, pp. 50-51.

(٣) IISS Strategic Comments, vol. 6, Issue 9, November 2000.

(٤) Winnefeld, James A. & Morris, Mary E., Where Environneutal Concerns and Security Strategies Meet, (Rand, 1994), P. 68.

(٥) IISS Strategic Comments, vol. 6, Issue 1, Jonuary 2000.

(٦) IISS Strategic Comments, vol. 6, Issue 5, June 2000.

(٧) IISS Strategic Comments, vol. 6, Issue 6, July 2000.

(٨) Pirseyedi, Bobi, The Small Arms Probem in Central Asia: Features and Implications, (United Nations Institute for Disarmament Research, 2000), p. 83.

(٩) IISS Strategic Comments, vol. 6, Issue 9, November 2000.

(١٠) Pirseyedi, op.cit ., p. 63 .

(١١) Ibid , pp. 95-98.

(١٢) IISS Strategic Comments, vol. 6, Issue 6, July 2000.

(١٣) IISS Strategic Comments, vol. 6, Issue 1, January 2000.

(١٤) IISS Strategic Comments, vol. 6, Issue 4, May 2000.

(١٥) د. محمد حرب، "الصراع الصينى التركستانى ومستقبل تركستان الشرقية"، السياسة الدولية، العدد ١٣٢، إبريل ١٩٩٨، ص ص ١٠٧-١١٣ .

(١٦) مختار شعيب، "الصراع على السلطة في كمبوديا"، السياسة الدولية، العدد ١٣٠، أكتوبر ١٩٩٧، ص ص ١٦٠-١٦٣.

(١٧) رضا محمد هلال، "أزمة الشرعية في كمبوديا"، السياسة الدولية، العدد ١٣٥، يناير ١٩٩٩، ص ص ٢٤٦-٢٤٩.

(١٨) لمزيد من التفاصيل انظر:

احمد طه محمد، الصراعات الإقليمية في آسيا، أوراق آسيوية، (مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، العدد ٦، فبراير ١٩٩٦)، ص ص ٢١-٢٧.

بشير عبد الفتاح، "الصراع الهندى الباكستانى حول اقليم كشمير"، السياسة الدولية، العدد ١٣٧، يوليو ١٩٩٩، ص ص ٢٣٨-٢٤٣.

(١٩) Adomeit, Hannes, "Russia as a "Great Power" in World Affairs: Images and Reality", International Affairs, vol. 71, no.1, (1995), p. 46.

(٢٠) Busznski, Leszek, Russia and the West: "Towards Renewed Geopolitical Rivalry"?, Survival, vol.37, no.3, (Autumn 1995), p. 106.

(٢١) Blank, Stephen, "The New Russia in the New Asia", International Journal, no. xlix, (Autumn 1994), pp. 876 - 877.

(٢٢) ل . أ. ح. كمال شديد، القدرات النووية الباكستانية وتطورها، السياسة الدولية، العدد ١٣٣، يوليو ١٩٩٨، ص ص ٢٤٦-٢٤٧.

(٢٣) ل. أ. ح. ممدوح عطية، "القدرات النووية الهندية وتطورها"، السياسة الدولية، ١٣٣، يوليو ١٩٩٨، ص ص ٢٤٣-٢٤٥.

(٢٤) د. فوزى حماد، "الأبعاد الاستراتيجية الدولية للتفجيرات النووية الهندية الباكستانية"، السياسة الدولية، العدد ١٣٣ ، يوليو ١٩٩٨، ص ص ٢٦٠-٢٦٢.

(٢٥) عبد المنعم طلعت، "ترتيبات الأمن الإقليمية في النظام العالمى الجديد"، السياسه الدولية، العدد ١٢٩، يوليو ١٩٩٧، ص ص ١٢-١٣.

(٢٦) د. محمد السيد سليم، "مؤتمر إجراءات التفاعل وبناء الثقة في آسيا (سيكا)"، ملف الاهرام الاستراتيجى، العدد ٦٨، أغسطس ٢٠٠٠، ص ص ٧٥-٧٦.

(٢٧) Seo-hang, lee, Security, Regionalism in Northeast Asia: Emerging Frameworks for Security Dialogue, IFANS Review, vol. 6, December 1998, p. 65.

(٢٨) محمد فايز فرحات، الآسيان: "خطوة نحو تبنى مفهوم التدخل"، ملف الاهرام

الاستراتيجي، العدد ٦٩، سبتمبر ٢٠٠٠، ص ص ٨٧-٨٨.

(٢٩) لمزيد من التفاصيل أنظر: حالة الاتفاقات المتعددة الأطراف المتعلقة بتنظيم الاسلحة ونزع السلاح، (الأمم المتحدة: مركز شؤون نزع السلاح، ١٩٩٨)، ص ص ٢٥٤-٢٧٠.

(٣٠) IISS Strategic Commeuts, vol. 6, Issue 5, June 2000.

(٣١) Seo-hang, Lee, "Security Cooperation in East Asia: Multilaterism Vs. Bilateralism", IFANS Review, vol. 7, no.1, July 1999, pp. 38-39.

(٣٢) Ibid, PP. 39-40 .

(٣٣) Ibid, P. 40 .